

المرأة الفلسطينية والاقتصاد

• مركز المعلومات الوطني / وفا

مقدمة

يشكل موضوع تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية واحدة من أهداف التنمية الاقتصادية في سائر الدول النامية. ولا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدرتها من جانب، وبين النهوض والتطور الاقتصادي والتنموي من جانب آخر؛ فقد قدم تقرير البنك الدولي (2001) والذي حمل عنوان "جندرة التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والصوت" دليلاً قوياً على أن إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة اقتصادياً يضر بفاعلية ونجاعة السياسات الحكومية التنموية. كذلك أكدت التوصيات التي أثمرت عن المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعالة من المرأة في البناء الاقتصادي. كما أنه من بين غايات التنمية في الألفية الثالثة التي تم الاتفاق عليها في إعلان الأمم المتحدة في (سبتمبر 2000)، هي تشجيع وتمكين المرأة لاستئصال المشاكل الاقتصادية كالجوع والفقر المدقع. ومن هنا، فإن هذه المؤتمرات العالمية والتقارير الدولية تؤدي إلى استنتاج يتمحور في أن العلاقة بين جانبي المعادلة، من حيث التطور الاقتصادي وتمكين المرأة هي إيجابية.

ولكن إذا ما نظرنا إلى جانبي المعادلة (التطور الاقتصادي وتمكين المرأة) في الواقع الفلسطيني، نجد أن الجانبين يتميزان بالعديد من المشاكل والتدهور الهيكلي لهما. فعلى صعيد واقع الاقتصاد الفلسطيني؛ نجد أنه اقتصاد صغير نسبياً وضعيف في بنيته، وتابع في حركته للمؤثرات الخارجية، وخصوصاً الإسرائيلية منها، ويعاني من إدارة ذاتية فيها القليل من الكفاءة والفعالية؛ فآزمة الاقتصاد الفلسطيني هي آزمة "مركبة" تبدأ أولاً وبشكل أساسي باستمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وتمر بمزاجية المساعدات الدولية، وتنتهي بضعف كفاءة الإدارة الذاتية وفعاليتها.

أما على صعيد التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية؛ فنجد أنه يعاني من العديد من المعوقات؛ فقد شكلت نسبة النساء داخل القوى العاملة 13.4% لعام 2005؛ إذ إنها تعتبر الأقل على مستوى دول الشرق الأوسط. بينما الرجال 67.6% لعام 2005؛ في حين شكلت البطالة للنساء من مجموع النساء 22.3% وللرجال 23.7% لعام 2005. كما تركز النشاط الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في قطاع الخدمات والزراعة؛ إذ شكل وجود النساء في الأول 50.2% والثاني 32.5% لعام 2005. فالمرأة الفلسطينية تفتقد التوازن من حيث توزيعها على مجمل القطاعات الاقتصادية. فحضور المرأة في القطاعات الاقتصادية الأخرى (غير الخدمات والزراعة) هو شبه معدوم. كذلك بالنسبة للأسر التي ترأسها النساء؛ شكلت 9.55% من مجموع الأسر الفلسطينية (إن ظاهرة الشابات المعيلات للأسر لها نصيب لا بأس به في إنتاج الفقر المدقع).

كما أنه لازالت فجوة الأجور بين المرأة والرجل كبيرة، حيث بلغ معدل الأجرة اليومية للنساء 67.9 شيكل، وللرجال 79.8 شيكل لعام 2005 .

فكل هذه المؤشرات الاقتصادية تدل على أن هنالك فجوة اقتصادية كبيرة بين المرأة والرجل على الصعيد الاقتصادي. وأن عملية التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية تتطلب مڈا جهودًا حثيثة تتمحور في فحص سياساتنا الوطنية والقطاعية حتى ننشئ سياسات تسعى لردم فجوات التمييز القائمة في كل قطاع. وذلك حتى نضمن استثماراً أمثل لرأس المال البشري الفلسطيني والذي يعتبر الثروة الاقتصادية الحقيقية والوحيدة ضمن معطيات البيئة الاقتصادية في فلسطين، وهذا ما أكدته خطة التنمية متوسطة المدى لعام 2006-2008.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

1- تحليل عام لواقع الاقتصاد الفلسطيني.

2- تحليل عام لواقع المرأة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني.

3- لسياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لتمكين المرأة اقتصادياً. (بعد قراءة لمجمل السياسات الاقتصادية الفلسطينية).

1- تحليل عام لأهم ملامح الاقتصاد الفلسطيني.

إن أهم المحاور التي تتحكم في المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني والتي تعتبر ضمن الواقع الفلسطيني؛ عوامل تؤدي إلى استنزاف تدريجي لكل ما لدى الاقتصاد الفلسطيني من مقومات تهيئه للاستمرار والنهوض، وهذه المحاور تنحصر في ثلاثة:

أولاً: الاحتلال الإسرائيلي.

منذ العام 67 وحتى الآن؛ أصبح الاقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالاقتصاد الإسرائيلي، وبات تطوره أسيراً لعلاقته غير المتوازنة والقسرية مع هذا الاقتصاد الأكبر حجماً والأكثر ديناميكية وتعقيداً. وقد أدى هذا إلى تحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها، وإلى مصدر للأيدي العاملة الرخيصة. وقادت هذه السياسة إلى خلق تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد المحلي، فتوسعت فيه الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية.

واستناداً إلى المعطيات والتحليلات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام 2002 الصادر عن برنامج دراسات التنمية لجامعة بيرزيت. فقد تمّ إجمال انعكاسات التدابير العقابية التي لجأت

إليها الحكومة الإسرائيلية خلال الأعوام الأربعة الماضية على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام بالآتي:

تقدر الخسائر اليومية المباشرة والملموسة التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الكلي بحوالي 10-11 مليون دولار، ناجمة عن تعطيل أنشطة الإنتاج والاستهلاك والتبادل التجاري المحلي (الداخلي)، وعن فقدان أكثر من 120,000 فلسطيني يعملون في إسرائيل لدخولهم وعن إعاقة حركة التبادل التجاري الخارجي للوحدات الاقتصادية الفلسطينية. كما إن هنالك أيضاً خسائر غير مباشرة وغير ملموسة ممثلة في المكاسب المفقودة للاقتصاد الفلسطيني من فرص الاستثمار الضائعة بسبب حالة الحصار والخنق وعدم الاستقرار التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي المتواصل. وبهذا، فإن إجمالي الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة حتى اليوم، قد يصل إلى خمسة مليارات دولار أي بقيمة تعادل أكثر من 60% من الناتج المحلي السنوي.

إذا ما أردنا أن ننظر إلى ملامح الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكثر تفصيلاً، من خلال المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وأثر الاحتلال الإسرائيلي عليها؛ توجب علينا إيراد تقرير التنمية البشرية لعام 2004 الصادر عن برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت الآتي:

* حول الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2003، حوالي 1108.7 دولاراً، منخفضاً بذلك بحوالي 24.4% عما كان عليه في العام 2000. كما انخفض الدخل القومي الإجمالي خلال تلك الفترة (2000-2003) (بحوالي 15.7%)، وانخفض نصيب الفرد منه بحوالي 28.8%.

* حول القطاعات الاقتصادية:

انعكست الإجراءات الإسرائيلية على أداء القطاعات الاقتصادية كل على حده. فقد بلغت خسائر القطاع الصناعي حوالي 540 مليون دولار، وذلك حتى نهاية العام 2001 وانخفضت مساهمة هذا القطاع في تشغيل القوى العاملة بين العاملين 2000 و2003 من 14.3% إلى 12.5%.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي؛ فقد ارتفعت مساهمته في تشغيل القوى العاملة خلال العام 2003 لتبلغ 15.7% مقارنة مع 13.7% خلال عام 2002. ويعزى هذا الارتفاع إلى استيعاب القطاع الزراعي لفائض العمالة التي كانت تعمل في إسرائيل وتعطلت نتيجة لسياسة الإغلاق التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية. كما ارتفعت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من 8.5% إلى 9.3% في العام 2002.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد؛ فقد تأثر بصورة كبيرة بالإجراءات الإسرائيلية نتيجة اعتماده وبشكل أساسي على استيراد مواد البناء الأساسية من إسرائيل. فتسببت إجراءات الحصار بتعطيل العمل بمئات المشاريع العمرانية الخاصة والعامة. إضافة إلى توقف العديد من المعامل والمصانع التي تعتمد في عملها على تلك المواد.

أما أكثر القطاعات تأثراً، فكان القطاع السياحي، إذ توقفت الأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية بشكل كامل تقريباً. حيث انخفض عدد النزلاء وليالي المبيت بنسبة 86% في الربع الثاني من العام 2003.

أما القطاع المالي، والذي يتكون من عدة عناصر أهمها قطاع البنوك والسوق المالي، فقد تأثر بشكل كبير؛ حيث تراجع نسبة التسهيلات إلى الودائع من 38.4% إلى 30.4%، ويعد ذلك مؤشراً على تراجع مستوى الائتمان المصرفي. أما عن الخسائر التي تكبدها سوق فلسطين للأوراق المالية؛ فتشير البيانات إلى أن السوق خسر 40% من قيمته في العام الأول للانتفاضة.

*حول التجارة الخارجية:

تشكل التجارة الخارجية الفلسطينية أحد أهم العناصر الأساسية المكونة للنتائج المحلي الفلسطيني. إلا أن أثرها الإجمالي في هذا الناتج كان دائماً سالباً. وذلك بسبب تفوق الواردات الفلسطينية من العالم الخارجي على الصادرات الفلسطينية. وتشكل التجارة مع الجانب الإسرائيلي وحده أكثر من 77% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية. وبالتالي كان لإجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية الأثر الكبير على الميزان التجاري الفلسطيني، إذ انخفضت الصادرات بحوالي 42%، وتراجعت الواردات بحوالي 41.5% عما كانت عليه في العام 1999.

والمقلق هو التراجع الشديد الذي طرأ على الصادرات كما ذكر سابقاً حتى تساوى مع حجم التراجع في الواردات. ويعد ذلك خلافاً بنيوياً في التجارة الخارجية الفلسطينية. ويعزى التراجع في حجم الصادرات لعدة عوامل. العامل الأول- ارتفاع تكلفة نقل البضائع من مكان إنتاجها إلى الأسواق النهائية بسبب العوائق الإسرائيلية، مما أدى إلى ارتفاع تكلفتها الإجمالية وانخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. وتمثل العامل الثاني بتحول المستوردين عن المنتجات الفلسطينية إلى منتجات دول أخرى يمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر على صعيد التسليم في المواعيد المتفق عليها وبدون تأخير، وهذا ما تفتقده المنتجات الفلسطينية. أما العامل الثالث، فتمثل في تحول المنتجين الفلسطينيين لتغطية الطلب المحلي وابتعادهم عن الأسواق الخارجية.

*حول سوق العمل:

أدت الإجراءات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة إلى إحداث تغييرات كبيرة على المؤشرات الأساسية في سوق العمل الفلسطيني. فانخفض عدد العاملين الفلسطينيين في

السوق الإسرائيلي بين العامين 2000-2003 إلى أكثر من النصف ليبلغ 57.3 ألف عاملاً خلال العام 2003. وفاقم هذا الانخفاض من مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية؛ حيث تجاوز معدل البطالة 25.6% من إجمالي القوى العاملة، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 38.4% بين المجموعات الشبابية. كما فاق معدل البطالة بين الذكور مثيله بين الإناث؛ إذ بلغ 26.9% مقابل 18.6% للإناث لعام 2003؛ ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع نسبة العاملين الذكور الذين فقدوا أعمالهم في إسرائيل بسبب الإجراءات الإسرائيلية. كما انخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة من 41.5% إلى 40.4%. وما زالت نسبة مشاركة النساء منخفضة مقارنة مع الكثير من دول العالم، إذ لم تتجاوز 12.8% مقابل 67.6% للذكور لعام 2003. وتتباين هذه النسبة بين الضفة وقطاع غزة، فهي 9.2% في القطاع مقابل 14.7% في الضفة.

*حول المالية العامة:

تتجسد المالية العامة في مشروع الموازنة العامة الذي يقر سنوياً من قبل المجلس التشريعي. ولكن بعيداً عن التفاصيل الرقمية الكثيرة والمعقدة؛ فالموازنة الفلسطينية قبل أن تعاني من العديد من الأزمات المالية، تعاني من مشاكل جوهرية تتعلق في بنيتها الأساسية، والذي يسهم بشكل كبير في الأزمات المالية التي تعاني منها المالية الفلسطينية العامة؛ فالموازنة تعاني من مشاكل بنيوية بفعل تأثيرات البيئة الاقتصادية والسياسة العامة.

وعلى صعيد تقنيات إعداد الموازنة؛ فهي تتمثل في الآتي:

-محتويات الموازنة: تعتمد الموازنة بشكل عام على أسلوب مخصصات البنود، بحيث تتسم بالتمطية والتي تجعلها أقرب إلى تجميع الأرقام بشكل ميكانيكي منها إلى موازنة تخطيطية وتنموية. فالسمة الرئيسية للموازنة تتمثل بكونها موازنة للمصاريف الجارية بشكل عام، وبخاصة الإنفاق على الرواتب والأجور والمصاريف المتعلقة بتشغيل مكاتب ومقرات العمل والنفقات المتصلة بها.

-مواعيد التقديم والإقرار: ضعف مستوى اهتمام المجلس التشريعي بالموازنة كأداة تخطيطية ورقابية؛ ففي حالة موازنة 2005 مثلاً تمّ تقديمها للمجلس التشريعي بتأخير دام ستة شهور عن التاريخ القانوني، ومع ذلك تم إقرارها في أيام معدودة وبحضور عدد يقل عن عشرة أعضاء

-إجراءات تنفيذ الموازنة في الممارسة: هنالك اختلال كبير بين تقدير مشروع الموازنة وتنفيذه، ففي التقدير يصبح تقدير النفقات مساو لسقف الإيرادات المقدر، ولكن العجز المالي يبرز أثناء التنفيذ؛ ففي عام 2002 وصل العجز إلى 328 مليون دولار، وازداد ليصل إلى أكثر من 900 مليون دولار قبل المنح والمساعدات، وارتفع في الأعوام اللاحقة ليصل إلى أكثر من 50% من إجمالي حجم الموازنة .

وقد ظهر الخلل الأساسي في جانب الإيرادات بسبب تراجع قدرة السلطة على جباية الضرائب وقيام إسرائيل بحجز المستحقات المالية من جمارك وضرائب للسلطة والمقدرة شهرياً بحوالي 35-40 مليون دولار. ومع عدم ترشيد النفقات الحكومية اضطرت السلطة إلى الاقتراض المتزايد، واستجداء المزيد من المنح والمساعدات.

-الرقابة على تنفيذها: تشكل الرقابة المالية في السلطة أحد عوامل ضعف النظام المالي الفلسطيني؛ فرغم وجود أجهزة متعددة للرقابة في السلطة الوطنية، إلا أن هذه الأجهزة تعوزها الفاعلية، فضلاً عن ضعف وتناقض القواعد القانونية الناظمة لعملها. فالرقابة الداخلية والتشريعية تعدّ المحور الرئيسي لتعزيز قواعد الشفافية والمساءلة والتي تجعل المالية العامة تسير في الاتجاه المخطط لها كلما حادت عنه.

*حول الأسعار ومستويات المعيشة:

شهد المستوى العام للأسعار ارتفاعاً ملحوظاً منذ اندلاع الانتفاضة الحالية، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ خلال العام 2003 حوالي 137.7%؛ أي أن الأسعار قد ارتفعت بحوالي 37.7% عما كانت عليه في العام 1996. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع غالبية مجموعات الإنفاق الرئيسية. وقد سجل أعلى ارتفاع للأسعار في مجموعة النقل والاتصالات؛ إذ ارتفعت الأسعار بأكثر من 73.5% مقارنة مع العام 1996. فيما انخفض متوسط الأسعار في مجموعة السلع والخدمات الترفيهية.

ثانياً: إدارة المساعدات الدولية.

لعبت المساعدات الدولية الدور الأكبر وربما الوحيد في تمويل الإنفاق الاستثماري العام، وخصوصاً في مجال تطوير البنية التحتية في الضفة والقطاع. وبالرغم من هذا الدور إلا أنه يمكن تسجيل عدة ملاحظات على هذه المساعدات: أولها، أنها لم تأت في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية والأعمار، وبقيت معزولة عن الموازنات السنوية للسلطة الفلسطينية، وثانيها، إن جزءاً هاماً منها كان يستنفد في تغطية الأتعاب الاستشارية للخبراء الأجانب، وثالثها، أنه كان يغلب على هذه المساعدات الطابع السياسي من حيث وتيرة الصرف وأولويات الإنفاق. ويمكن اعتبار التمويل الدولي بشقيه الإقراض أو المنحي على أنه المؤثر الخارجي الثاني في أداء الاقتصاد الفلسطيني واتجاهات تطوره.

كما أنه من الملاحظ أن هنالك تراجعاً في منسوب المساعدات الدولية ووتيرة صرفها، إلى جانب تحويل اهتمامها إلى البرامج الإغاثية الطارئة/ التعويضية بدلاً من المشاريع التطويرية العامة، فتراجع معدل هذه المساعدات من 500 مليون دولار سنوياً إلى أقل من 250 مليون دولار، يذهب جزء كبير منها لدعم الموازنة الجارية.

ثالثاً: الأداء الذاتي الفلسطيني.

لم تستطع السلطة الفلسطينية التي تأسست عام 94 أن تتحول إلى رافعة مؤثرة في التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي كما كان متوقفاً، بالرغم من الجهود المخلصة التي بذلت من العديد من الوزارات والمسؤولين بهذا الاتجاه. فلا زال الاقتصاد الفلسطيني يعمل في بيئة محلية تغيب عنها الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة والمتكاملة، ويغيب عنها سيادة القانون واستقلال القضاء، ولا دليل فيها على تطبيق معايير الشفافية والمساءلة، ويسودها الارتجالية الإدارية، وتتداخل فيها الصلاحيات، وتختلط فيها الملكية العامة مع الملكية الخاصة، ولا يشوبها قدر كبير من الاحتكار.

هذا العامل أو المؤثر الذاتي لم يكن عاملاً مساعداً في مواجهة التحديات الخارجية الكبيرة التي تفرضها التدابير والسياسات الإسرائيلية العقابية ضد الشعب الفلسطيني اقتصاده الوطني. كما أنه لم يكن قادراً على التوظيف الأمثل للموارد المالية والبشرية المحدودة والمتاحة للسلطة الوطنية الفلسطينية بما فيها المساعدات الدولية.

(2) تحليل واقع المرأة في الاقتصاد الفلسطيني.

أولاً: علاقة المرأة بالاقتصاد الفلسطيني:

إن المرأة الفلسطينية جزء لا يتجزأ ممن يتحملون تبعات الواقع الاقتصادي المرير الذي يعاني منه كافة أطراف الشعب الفلسطيني. وربما يكون هم المرأة أكثر من الرجل في تحمل الكثير من الأعباء الاجتماعية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية؛ نظراً لأن قريبا من الأسرة أكثر من الرجل، وهذا يجعلها أقرب إلى هم كل فرد من أفراد الأسرة، من حيث الانشغال المتزايد لإنجاز متطلبات الأسرة واحتياجاتها (التعليمية، الغذائية، الصحية، لنفسية مثلاً). فبالعادة يعطي الرجل زوجته مصروف البيت وتكون المرأة مسؤولة عن تدبير الغذاء والملبس والكثير من احتياجات الأسرة. وضمن الوضع الاقتصادي الصعب وكما أوردنا، إن دخل الفرد قد قل بنسبة 28.8% عن عام 99؛ فالمرأة هنا هي المسؤولة عن العناية بأسرتها ضمن المتاح من الدخل الذي يوفره الرجل لها.

وإذا تحدثنا من جانب آخر حول المشاركة الاقتصادية للمرأة حتى يرتفع دخل الأسرة (وهذا بحد ذاته ضروري جداً)؛ لأنه ضمن الواقع الاقتصادي الحالي، فإن عمل الرجل وحده بالأغلب لا يمكن أن يحقق التوازن ما بين دخله ومتطلبات أسرته الكاملة (بالأخص بعد موجة ارتفاع الأسعار التي مرت منذ عام 96 لتبلغ 37.7% كما أوردنا في الفصل الأول). ناهيك عن الحاجة الماسة لمساهمة المرأة في البناء الاقتصادي كثروة بشرية فلسطينية.

ولكننا في هذا الاتجاه (حاجة الواقع الفلسطيني للمساهمة الاقتصادية للمرأة)، فإننا نجد ضمن الواقع بأن هنالك العديد من العراقيل والعقبات الاجتماعية والثقافية، التي تحول دون مشاركة المرأة الاقتصادية بالشكل المطلوب.

وهذا بحد ذاته يدل على أن وضع النساء في فلسطين يتسم بنوع من التناقض؛ فمن ناحية ترتفع مستويات الالتحاق في التعليم بين النساء، ومن ناحية أخرى ما زالت مشاركة المرأة متدنية في سوق العمل الرسمي، وما زالت قيمة مشاركة المرأة منقوصة في سوق العمل غير الرسمي. وخصوصاً الزراعة.

ثانياً: أداء المرأة في العملية الاقتصادية:

بالمقارنة مع الواقع الاقتصادي الذي تحدثنا عنه في الفصل الأول، سنتناول هنا أداء المرأة في العملية الاقتصادية ضمن النقاط الرئيسية التي ذكرناها في الفصل السابق.

* حول الناتج المحلي الإجمالي:

ربما لا يمكننا الاستدلال حتى الآن على مدى مساهمة المرأة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ضمن ما هو متوفر لدينا من إحصائيات في فلسطين. ولكن يمكننا الاستدلال عن ذلك، بشكل غير مباشر من خلال العلاقة ما بين أكثر القطاعات التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي وأكثر القطاعات التي تشارك المرأة بها بشكل فعال. وذلك للاستدلال بشكل غير مباشر إن كانت المرأة تؤثر في أداة القياس الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني (GDP) بالمجمل أم لا، ولكننا لا يمكننا أن نعتبر بأن حجم مساهمة الجنس البشري في القطاعات الاقتصادية هو المؤثر الوحيد الذي يجعل القطاعات الاقتصادية أكثر أو أقل تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي. إذ أن هنالك عدة عوامل أخرى تدخل في الحسابات. ولكن حجم العمل البشري يعتبر من العوامل المهمة والمؤثرة في حسابات الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى المقارنة ما بين أكثر القطاعات الاقتصادية التي حصلت على أعلى معدلات مشاركة للمرأة وأكثر القطاعات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي انظر الى الجدول ..:

الإجمالي، انظر الجدول:

النسبة مساهمة المرأة في نسبة مساهمة القطاع في GDP لعام 2002	النسبة مساهمة المرأة في نسبة مساهمة القطاع في GDP لعام 2002	القطاع الاقتصادي
54.3%	26.1%	الخدمات
8.1%	14.1%	التعدين والصناعة التحويلية
7.1%	10.6%	التجارة والمطاعم والفنادق
29.9%	9.2%	الزراعة وصيد الأسماك والحراجة
0.4%	7.9%	النقل والتخزين والاتصالات
0.2%	3.8%	الإنشاءات

حيث مساهمة القطاع نفسه في الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة المرأة في القطاع هما نفس الترتيب من الأكثر إلى الأقل باستثناء قطاع الزراعة؛ وهذا يعود إلى أن قيمة إنتاج المرأة في هذا القطاع منقوصة، على أساس أن أغلب أعمال المرأة في هذا القطاع لا تتقاضى أجراً لها، ويعد قسم كبير من عملها في هذا القطاع غير رسمي. ولكن الاتجاه العام يدلنا على أن حجم مساهمة المرأة الرسمي في أي قطاع اقتصادي هو كفيلاً بأن ينهض في القطاع ويزيد نسبة مساهمته في الـGDP.

ولكن وكما تحدثنا أن عامل حجم الجنس البشري ليس بالموثر الوحيد لحسابات الـGDP إذ أن هنالك عدة عوامل أخرى كالمهارة البشرية مثلاً، التي يكون لها الأثر الأكبر في إنتاجية الفرد .

فإنتاجية الفرد دون وجود أية عوائق تحيط به شخصياً وبالقطاع الذي يعمل فيه؛ وتوفر المواد والتقنيات المساعدة- تعتبر من المحددات الرئيسية لمدى مساهمة الفرد في إنتاجية القطاع والذي بدوره يؤثر على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وعليه، وبعد أن وجدنا أن القطاعات التي تنتج فيها المرأة وتدخّل في الحسابات الرسمية، هي بحد ذاتها تشكل أكثر القطاعات مساهمة في الـGDP ؛ فلا يمكننا أن ننكر بأن للمرأة دوراً وأهمية لتحقيق الإنتاج، ولهذا، فإنه من المهم أن نطور طبيعة هذا الإنتاج من خلال توفر البنود التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة بشكلها الإيجابي، وذلك حتى ينمو الإنتاج الفلسطيني وبالتالي الدخل لكل أسرة فلسطينية.

فلا بد أن نسعى لتحقيق الآتي:

-إزالة القيود الاجتماعية للمرأة حتى تشارك في البناء الاقتصادي بفعالية.

-توفير المواد والتقنيات اللازمة لها في الإنتاج ضمن كل قطاع تشارك فيه.

-زيادة المهارات من خلال التدريبات التي تسعى لبناء القدرات.

*حول القطاعات الاقتصادية:

بينت نتائج المسح خلال عام 2005 بأن أنشطة قطاع الخدمات وظفت 50.2% من النساء العاملات، حيث تتمركز النساء ضمن هذا القطاع تحديداً في قطاع التعليم الذي يشكل خياراً اجتماعياً مقبولاً للنساء؛ لأنه يضمن لهن ساعات عمل يومية مناسبة لا تتعارض مع دورهن الإنجابي ودورهن في رعاية الأسر والقيام بالأعباء المنزلية، بالإضافة لإجازات مناسبة.

وتلاها قطاع الزراعة، حيث استحوذ على 32.5% من النساء العاملات من الأراضي الفلسطينية مقابل 11% من الرجال. علماً بأن العمل في الزراعة من الأعمال التي لا تتوفر فيها الحماية اللازمة للعاملين/ات، كما أن هناك عدد كبيراً من النساء اللواتي يعملن في قطاع الزراعة يشتغلن في أعمال غير مدفوعة الأجر لصالح الأسرة، في حين أن العمل في الزراعة لا يشكل خياراً مدر للدخل لمعظم النساء؛ ما يؤدي لصورة مضللة عن عمل النساء، خاصة وإنه تتم مقارنتهن بعدد العمال من الرجال الذين يتقاضون أجراً عن أعمالهم في العادة. هذا بالإضافة لحقيقة أن العمل في الزراعة موسمي مما لا يضمن وجود عمل ثابت للنساء العاملات في هذا القطاع.

أما القطاع الثالث من حيث تمركز العمالة النسوية؛ فيوجد في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم (8.3% للنساء) الذي يتقارب كثيراً مع قطاع الصناعة التحويلية والذي يحتل المرتبة الرابعة، إذ تشكل النساء العاملات فيه 8.1%، وتتمثل النساء فيه تحديداً في مصانع الحياكة، أو بعض المصانع الصغيرة. وقد كان بهذا القطاع حضوراً كبيراً للنساء منذ عام 1995، حيث كانت تشكل النساء فيه لهذا العام 16.2%. إلا إنه وعلى مر السنين بدأ بالانخفاض منذ ذلك العام حتى وصلت مشاركة النساء فيه إلى 7.6% لعام 2003 حتى أصبحت مساهمة النساء في قطاع التجارة تتفوق على مساهمة النساء في قطاع الصناعة ولأول مرة. وقد استمرّ هذا التفوق حتى عام 2005 ولكن بنسبة لا تتراوح 0.2%.

وتتغيب مشاركة النساء في بعض القطاعات، مثل: الأنشطة العقارية، والمحاجر، والتعدين، والإنشاءات وتوجد بصورة محدودة جداً في قطاع النقل وتجارة الجملة والتجزئة والاتصالات؛ حيث تعتبر بعض هذه الأعمال غير مناسبة اجتماعياً للنساء، أو أنها تتطلب بعض الإمكانيات غير المتوفرة للنساء، مثل: التدريب المهني، أو امتلاك رأس مال لبدء العمل.

ويغيب عن المجتمع الفلسطيني فرص التدريب المهني اللازمة للكثير من المهن والتي تتوارثها الأجيال عن طريق التدريب في ورش العمل الصغيرة على يد "المعلم" أو المقاول؛ ما يحرم النساء هذه الفرصة .

وعلى الرغم من تركيز النساء في قطاعات محددة، إلا أن عددهن في هذه القطاعات محدود وأقل من الرجال. تقدم معظم الأنشطة الاقتصادية وظائف ذكورية وأخرى أنثوية. نجد أن قطاع الإنشاءات على سبيل المثال من القطاعات الذكورية، حيث يعمل به 15.4% من الرجال، مقابل 0.3% من النساء. وباعتبار أن قطاع الإنشاءات من القطاعات الرائدة في خلق فرص عمل في فلسطين في المرحلة الحالية، يمكن القول أن فرص النساء محدودة جداً في هذا المجال.

*حول التجارة الخارجية:

ليس هنالك من دور للمرأة الفلسطينية في التجارة الخارجية يهيئ وجوداً بارزاً ومحددًا لها ضمن واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، ولكن من معطيات بعض الوقائع التجارية للمرأة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني. نجد أن القطاع غير الرسمي يشكل مصدراً كبيراً لتجارة وتشغيل النساء في فلسطين؛ فالنساء في هذا القطاع تمارس أنماطاً متنوعة من النشاطات التجارية، وغالباً ما يعملن كصاحبات أعمال أو عاملات بدون أجر. وبما أن النساء يمتلكن مصادر قليلة؛ فالعمل في القطاع غير الرسمي يدر لهن دخلاً قليلاً ويستخدم فقط لمحاربة الفقر. فالنساء تستخدم التجارة ضمن هذا القطاع كاسفنجة ضخمة تمتص الصدمات الناتجة عن التثوه الاقتصادي؛ فيصبح عملهن ضمن الخصوصية التجارية عملاً إغاثياً بحث، لا يمكنه بأي طريقة من الطرق أن يدفع الاقتصاد الفلسطيني نحو التطور والتنمية، ولكي تجد للمرأة الفلسطينية دوراً بارزاً على المدى البعيد في دفع التجارة الخارجية الفلسطينية.

وبالاستناد إلى المعطيات التي جاءت في الفصل الأول ضمن هذه الجزئية، تبين لنا أن هناك مشكلة كبيرة في عملية التصدير الفلسطيني. والذي يؤدي بأثره السلبي على الـ GDP ولكي يصبح الاقتصاد الفلسطيني متجهاً نحو التصحيح والنهضة والتطوير والنمو؛ لا بد أن نسعى لتقليص الفارق الكبير ما بين الواردات والصادرات .

وقد يكون هنالك عدة عوامل تدخل في حسابات تعزيز الصادرات، ولكن ضمن الخصوصية والواقع الفلسطيني الذي يفتقد الكثير من مقومات تعزيز الصادرات، لم يتبق له إلا الثروة البشرية، والتي يجب أن يستثمرها الاستثمار الأمثل لتصحيح وضع الصادرات بأفضل وسيلة ممكنة ضمن الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الفلسطيني (الثروة البشرية). ولأن المرأة تشكل نصف هذه الثروة؛ فلا بد أن يكون لها دور يجب علينا استثماره لتعزيز جانب التصدير ضمن الأنشطة الاقتصادية التالية:

-القطاع الصناعي:

تشير بعض الدراسات إلى أنه من الصعب أن نجد دولة نجحت في تحقيق عملية التصنيع والإنتاج من أجل التصدير بدون الاعتماد بشكل مكثف على عمالة المرأة. وبالتالي، فإن زيادة الاتجاه نحو التصنيع والإنتاج من أجل التصدير يزيد من الطلب على عمالة المرأة.

وقد يكون خيار التوجه نحو التصنيع الذي يعتمد على العمالة المكثفة، بديلاً له دور كبير للانعتاق التدريجي من السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني (إذ أن حجم المبادلات الفلسطينية الإسرائيلية وصلت إلى ما يزيد عن 85%). أفضل من الاعتماد على الاستيراد بشكل أعمى. وعلى أي حال من الأحوال، فإن هذا التوجه صحي من الناحية الاقتصادية على كل الجوانب؛ فإذا واجهت السلع التصديرية المصنعة من خلال العمالة المكثفة القيود الإسرائيلية التي تمنعها من التصدير؛ فإننا على الأقل سنحصل على الاكتفاء الذاتي نوعاً ما. وستكون الحركة الاقتصادية سائرة في الاتجاه الصحيح بدلاً من انتظار سماح إسرائيل بمرور المنتجات المستوردة منها، والذي يدفع المواطن الفلسطيني ثمنها من دخله الذي حصل عليه بعد عناء.

ومن هنا نستنتج بأن التوجه نحو التصنيع والإنتاج الذي يحتاج إلى العمالة المكثفة، يزيد من الطلب على عمالة المرأة. وقد تحقق هذا بالفعل في العديد من الدول، مثل: تونس، والمغرب، وبشكل أقل في مصر وتركيا، وهذه الدول اعتمدت بشكل كبير على عمالة الإناث في إنتاج وتصدير المنسوجات. (Economic Trends in the MENA Region, 1998) هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فإن هذا التوجه سيدفع نحو تقليص الفجوة بيت التصدير والاستيراد وبالتالي يؤثر إيجاباً على الناتج الدخل القومي)، وإما أن يدفع بخطوات ايجابية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي من خلاله سيصيب المستهلك الفلسطيني دخله لدعم تصنيعه الوطني الذي يستثمر المزيد من العمالة الفلسطينية، والتي غالباً ما تكون من النساء، وهذا يعود لكون المرأة أكثر استعداداً للعمل بأجور أقل من الرجل، وكما أنها تعمل بشكل أكثر التزاماً (أريل، بيرجنت 2000). وهذا بدوره مفيد لمن يمتلك صناعات تحتاج إلى العمالة المكثفة، إذ أنه يحتاج إلى عمال بأجور مخفضة حتى يشكل منافسة قوية لمنتجاته.

قطاع الزراعة:

تشارك المرأة الفلسطينية في قطاع الزراعة بشكل واسع، إلا أن هذا المشاركة لا تشكل نقطة انطلاق سليمة لكي يصبح إنتاج المرأة الزراعي ذو فائدة بشكل أوسع وأدوم عليها وعلى اقتصادها. فكما ذكرنا أن كثيراً من أعمال المرأة الزراعية تصب ضمن القطاع غير الرسمي. فبدلاً من أن يصبح العمل الزراعي هو عمل لامتناهات ما تعاني منه المرأة من فقر، لا بد أن يصبح استثماراً له أهدافه الربحية والتوسعية على المستوى الزراعي والحيواني.

وقد يكون ما ينقص المرأة هنا هو معرفتها بكيفية ممارسة التسويق المحلي والخارجي؛ فالمرأة هي التي تزرع وتحصد وتنتج، ولكنها تكون في أغلب الأحيان عاجزة عن التسويق الممنهج الذي يدخل في الحسابات الاقتصادية الرسمية. على سبيل المثال، أن يكون للمرأة المزارعة

إطار مؤسسي يخدم تسويق منتجاتها، وأن يكون لديها أفكار متعددة حول التعبئة والتغليف وبناء الخدمات الاقتصادية المبسطة وغيره من الأمور التي تمكن المرأة المزارعة من أن تشكل خط تسويقي ممنهج. ولتحقيق هذه الغاية؛ فإن المسؤولية هنا ملقاة على عاتق الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والأهالي والجمعيات النسوية التي سيكون لها دور بارز لدعم وجود مثل هذا النوع من النساء المزارعات.

كان لمعرض منتجات المرأة الريفية في رام الله لعام 2005 نجاح باهر، حيث ساعدت الإغاثة الزراعية وصندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في طريقة عرض المنتج الريفي بالطريقة المثلّية- فلو تكاتفت كل الجهود للنهوض بمنتجات المرأة الريفية، فسيكون لهذه المنتجات نصيب كبير في التصدير.

*حول سوق العمل:

سنتناول واقع المرأة الفلسطينية في سوق العمل من خلال المحاور التالية:

أولاً: مشاركة النساء في القوى العاملة.

ثانياً: تعليم المرأة وسوق العمل.

ثالثاً: توزيع العاملات حسب المهنة.

رابعاً: فجوة الأجور للمرأة في سوق العمل.

خامساً: البطالة بين النساء.

أولاً: مشاركة النساء في القوى العاملة:

أدت التغيرات التي طرأت على سوق العمل الفلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أواخر شهر أيلول من العام 2000، وما نجم عنها من تصعيد للإجراءات الإسرائيلية؛ إلى خفض نسبة المشاركة في القوى العاملة لكل من النساء والرجال، وإلى تغيرات كبيرة في واقع سوق العمل الفلسطيني؛ ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للأفراد نتيجة لارتفاع نسبة البطالة؛ حيث انخفضت نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة من 12.7 عام 2000 إلى 10.4% للعام 2002، ثم عادت لتزداد إلى 13.4% لعام 2005، إلا أنه تبين أن نسبة مشاركة النساء الفلسطينيات في القوى العاملة مقارنة مع بعض الدول المحيطة تحتل أدنى نسبة. ولكن إذا ما تتبعنا مشاركة النساء ما قبل انتفاضة الأقصى، نرى أنه كان هناك تزايداً مستمراً في مشاركة النساء من 11.2% عام 1995 إلى 12.7% في العام 2000، وهذا يعكس التوجهات الهادفة إلى زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. كما يلاحظ الانخفاض في نسبة المشاركة للرجال

في القوى العاملة مقارنة مع الأعوام السابقة ويعود ذلك للإجراءات الإسرائيلية المستمرة منذ عام 2000.

نلاحظ أن وتيرة الزيادة أو النقصان لمعدل مشاركة المرأة في القوى العاملة هي نفسها للرجل. وإن ما حدث من انخفاض للقوى العاملة بعد عام 2000 هو للرجل والمرأة. وما حدث أيضاً من زيادة للقوى العاملة بعد عام 2003 هو للمرأة والرجل. فالإتجاه العام في الأراضي الفلسطينية يبرز لنا زيادة المشاركة في القوى العاملة على صعيد المرأة والرجل بعيداً عن الإجراءات الإسرائيلية الخانقة للاقتصاد الوطني. ولكن من جانب آخر فما زالت الفجوة كبيرة جداً بين المرأة والرجل على مستوى المشاركة في القوى العاملة، ولكي تتناقص الفجوة، فلا بد أن تصبح معدلات الزيادة للمشاركة في القوى العاملة للمرأة أعلى من الرجل.

ثانياً: تعليم المرأة وسوق العمل :

يعتبر التعليم والتدريب أحد المعايير الأساسية لقياس مستوى نمو وتطور الموارد البشرية، والتي تعدّ من الروافد الأساسية لسوق العمل الفلسطيني؛ فقد أظهرت البيانات أن 45.7% نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة واللواتي حصلن على تعليم أعلى من ثانوي، بينما لم تزد للرجال داخل القوى العاملة لنفس المرحلة عن 19.6% في الأراضي الفلسطينية لعام 2005.

خلال السنوات الخمس الماضية، زاد عدد النساء اللواتي دخلن إلى سوق العمل، إلى أن هذه الزيادة لم يصحبها زيادة في فرص العمل المتاحة لكل من النساء والرجال على حد سواء، وما حصل من تغيرات جذرية خلال العام 2002 المتمثلة بانخفاض نسبة المشاركة في العمل، وارتفاع نسب البطالة كان ناجماً عن الإجراءات الإسرائيلية التي فرضت على الأراضي الفلسطينية، والتي قد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النساء غير المتعلّقات أكثر عرضة للانكشاف وفقدان العمل من النساء المتعلّقات. ومع مرور الوقت نجد أن ارتفاع في نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة اللواتي أنهين 13 سنة فأكثر إلى ما يقارب خمسة أضعاف، حيث بلغت 45.7% للعام 2005 مقارنة بـ 10.3% للعام 1996.

إن عدم وجود دراسات حتى الآن تبين احتياجات السوق بشكل صعوبة في التخطيط لعدم التمكن من ربط حاجة السوق العملية ومخرجات التعليم في الأراضي الفلسطينية. كما أن ارتفاع نسبة المتعلّقات ليس بالضرورة أن يؤدي إلى زيادة مشاركتها في القوى العاملة، والذي قد يعود لعدد من الأسباب أهمها:

-عدم توفر فرص عمل متاحة للأفراد.

-ارتفاع نسبة النساء الخريجات من الجامعات مقارنة مع الرجال، وتركز هؤلاء الخريجات بتخصصات معينة لا يحتاج إليها السوق.

ثالثاً: توزيع العاملات حسب المهنة:

تعمل المرأة في عدد أقل من المهن التي يعمل بها الرجل، وتتوفر لها فرص وظيفية أقل بالنظر إلى الفوارق في التعليم والخبرة. ونلاحظ أن المرأة تتركز مشاركتها بشكل كبير في فئتين: الأولى: تضم المتخصصون كالتعليم، الصحة، والعلوم الطبيعية، حيث بلغت نسبتهم ما يقارب 42% أي زيادة بنسبة 87% عن عام 1996، الثانية: تضم العمال المهرة في الزراعة والصيد، حيث بلغت نسبتهم 34.4%.

وتتركز مشاركة المرأة بشكل متوسط ضمن فئة العاملون في الخدمات والباة في الأسواق، وتشكل نسبتهم 9.9%. وفي مراكز صنع القرار والإدارة العليا، فما زالت نسبة تمثيلهن قليلة جداً وهي أقل المهن التي تتواجد فيها المرأة إذ بلغت 2.5%.

رابعاً: فجوة الأجور للمرأة في سوق العمل:

على الرغم من مبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي قد أدخل في تشريعات العمل الفلسطيني، إلا أننا نجد أن معدل الأجرة اليومية كمجموع عن كل القطاعات للرجل 79.8% بينما للمرأة 67.8%. وإذا نظرنا على مستوى كل القطاعات الاقتصادية نجد أن معدل أجر الرجل هو أعلى من المرأة بمستويات كبيرة في كثير من القطاعات. ولعلنا نجد أقل فجوة في الأجور، في قطاعات الزراعة والصيد والخدمات. أما عن قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة؛ فنجد أن الفجوة كبيرة؛ إذ أن معدل أجر الرجل في هذين القطاعين يعادل ضعف معدل أجر المرأة. وفي قطاعي البناء والاتصالات؛ نجد أن معدل أجر المرأة فيهما غير معلوم؛ وهذا يعود إلى أن مشاركة المرأة في هذين القطاعين هو شبه معدوم.

خامساً: البطالة بين النساء:

بلغ معدل البطالة في عام 2005 في الأراضي الفلسطينية 28.9%، حيث توزعت النسبة بواقع 29% للذكور مقابل 28.4% للإناث. أما أعلى معدل للبطالة بين الإناث حسب قطاع غزة، فكانت لمنطقتي دير البلح ومدينة غزة إذ بلغ 45% تقريباً، وأن أقل منطقة في قطاع غزة من حيث نسبة البطالة للنساء تكون أعلى من أكثر منطقة لها نسبة بطالة للإناث في الضفة الغربية.

وعلى صعيد الضفة الغربية؛ كانت أعلى المناطق التي لها نسبة بطالة للإناث هي: طوباس، طولكرم، نابلس، جنين؛ فقد بلغ معدل البطالة للإناث في هذه المناطق ما يقارب 25%. بينما كانت أقل المناطق في الضفة بطالة للإناث، منطقة بيت لحم إذ بلغت ما يقارب 10%.

ومن اللافت للنظر أن النسبة الأكبر (76.6%) من العاطلين عن العمل ذوي الشهادات الأكاديمية (أي الذين حصلوا على درجة دبلوم متوسط فأعلى) هي من النساء، وهذا يشكل عائقاً آخر يتمثل بالقيود الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني أمام تصدير

العمالة الفلسطينية، بينما شكل الذكور العاطلين عن العمل ذوي الشهادات الأكاديمية نسبة 15.2%، وهذا في حقيقة الأمر يعكس الفجوة الحقيقية في البطالة بين الإناث والذكور .

(3) السياسات الواجب اتباعها لتمكين المرأة اقتصادياً.

انطلاقاً من منظور أولويات العمل التنموي والتكاملي لتمكين المرأة اقتصادياً، وتماشياً مع ما ورد من تحليل لواقع الاقتصاد الفلسطيني (الفصل الأول) ولواقع المرأة في الأداء الاقتصادي (الفصل الثاني)؛ تم تحديد سبع محاور أساسية كإطار شمولي يسعى لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية. هذه المحاور والمقسمة بشكل رئيسي على مستوى سياسات وخطط اقتصادية عامة على مستوى الدولة تضم:

أولاً: التوجه العام للحكومة.

ثانياً: خطة التنمية متوسطة المدى والرؤية التنموية.

ثالثاً: السياسة المالية.

رابعاً: السياسة التشغيلية.

خامساً: السياسة الصناعية.

سادساً: السياسة الزراعية.

هذه المحاور السبع هي بمثابة توصيات ضمن الأدوات السياساتية والتخطيطية للدولة، لكي تسعى لتطوير التزامها الحكومي تجاه التمكين الاقتصادي للمرأة.

أولاً: التوجه العام للحكومة:

لا شك بأن وجود جسم حكومي يُعنى بشؤون المرأة الفلسطينية يمثل إرادة سياسية عليا معنية بتعزيز حقوق المرأة من خلال تطوير الالتزام الحكومي بقضايا المرأة للنهوض بها وتطوير دورها وضمن حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما تبتني هذا الجسم كافة نشاطات الضغط والتأثير من أجل تطوير السياسات والقوانين ذات العلاقة، وبناء شبكة علاقات مع المنظمات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي له العديد من الفوائد؛ بحيث أصبح هذا الجسم بمثابة حلقة الوصل بين الإرادة السياسية المتمثلة في الجهاز التنفيذي، وبين هذه المنظمات والمؤسسات، بدلاً من وجود جسم أو مؤسسة حكومية تكون مسؤولة عن كل قضايا المرأة؛ ف"المرأة" يجب أن لا يتم العمل عليها بمعزل عن قضايا المجتمع، وأهمية عدم التعاطي معها من خلال آليات خاصة تستهدف وضع الحلول لقضايا المرأة بمعزل عن قضايا

المجتمع الأخرى، على اعتبار أن قضايا المرأة هي قضايا إنسان؛ فالمرأة لها احتياجاتها الصحية والتعليمية والتشغيلية والإعلامية والأمنية والقانونية والاجتماعية والزراعية والصناعية والرياضية والتكنولوجية. وهي بالتالي تحتاج إلى خطط وسياسات وآليات تنفيذ ضمن كل زاوية من الزوايا المذكورة لتلبية تلك الاحتياجات المختلفة والمتعددة .

ومن هنا، فإننا نستنتج أنه من الضروري وجود جسم حكومي سياساتي تخطيطي يعزز تلك المطالب والاحتياجات في كل مؤسسة حكومية. ولعله من نقاط القوة ضمن الواقع الفلسطيني هو وجود جسم حكومي فلسطيني يتمثل في وزارة شؤون المرأة.

ولكن حتى يكون لهذا الجسم حيويته ويعوزه الفاعلية، فلا بد من تفاعل الأجسام الحكومية الأخرى معه، بحيث تأخذ بعين الاعتبار (الأجسام الحكومية الأخرى) كل ما تقوم عليه هذه الوزارة من مقترحات حول مشاركة المرأة الفاعلة في سياسات وبرامج وخطط الوزارات الأخرى .

ثانياً: خطة التنمية متوسطة المدى والرؤية التنموية:

اعتمدت خطة التنمية متوسطة المدى 2006-2008 على ثماني محاور رئيسية، ولكي تساهم هذه الخطة في دفع التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية، كأداة تخطيطية عليا، فلا بد أن يتوفر ضمن محاورها ما يلي:

1- أهمية دمج الأسر التي ترأسها نساء ضمن إستراتيجية المساعدات الإنسانية وتطوير القدرات والمهارات وفي برامج التشغيل.

2- توفير وخلق بيئة قانونية وتشريعية مساعدة لتمكين المرأة اقتصادياً، وذلك من خلال تعديل وتطوير القوانين والتشريعات حول قانون العمل والاستثمار والتأمين ضد البطالة، وقانون الشركات بما يخدم مصالح المرأة الاقتصادية .

3- أهمية العمل على تعزيز ورفع القدرات الوطنية في عملية التحليل والتخطيط من منظور المساواة في الحقوق والواجبات.

4- فيما يخص المحور الذي يتحدث عن التحضير والاستعداد الجيد للاستثمار في الرأسمال البشري من تدريب وتأهيل؛ نشير إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار تحقيق التوازن الجيد للقدرة البشرية في عملية استثمار المصادر البشرية، ويكون ذلك من خلال التعرف على احتياجات المجتمع في فلسطين، ومن ثم تحقق تلبية الاحتياجات المختلفة والمتشابهة ما بين جميع الفئات الاجتماعية؛ لتؤدي جميع القوى البشرية الفلسطينية أدوارها ومسؤولياتها في التنمية.

5- فيما يخص الفقرة التي تتحدث عن تدني مستويات المعيشة واستمرار معاناة المجتمع الفلسطيني من معدلات فقر مرتفعة وانكشاف مجتمعي عميق من محور البيئة التنموية الاقتصادية؛ في هذه الفقرة يوجد بعض الإحصاءات التي تدل على مستوى الفقر للأسر الفلسطينية. ولو أن هذه الإحصاءات تعمقت وتغلغت إلى أدق من الوحدة الأسرية، بحيث تصل إلى أفراد الأسرة مع مراعاة الجنس، وكانت إحصائيات الفقر تدل على نتائج مختلفة وتطلعنا على جميع زوايا الفقر المتفشي بين فئات المجتمع الفلسطيني، وهذا بدوره يمكننا من وضع اليد على أكثر الفئات الاجتماعية، من حيث الجنس والعمر، التي تعاني من الفقر في القوى البشرية؛ وبالتالي يتم هنا تحديد المشكلة تماماً. وهذا بدوره يؤدي إلى وضع استراتيجيات وبرامج تسهم في حل هذه المشكلة.

6- حول المهمات الواجبة للاستثمار في القطاع العام والخاص، والتي تشير في محور الاستراتيجيات الوطنية لخطة التنمية متوسطة المدى على أهمية التركيز في المستقبل على التحول بالصناعة الفلسطينية من الصناعة التي تعتمد على العمليات البسيطة والصناعات التحويلية الأولية إلى الصناعات المنتجة لقيمة مضافة مرتفعة والتي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة.

ولكي نعزز وندعم هذا التصور، لا بد من تطوير ودفع قدرات رأس المال البشري الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لعجلة الصناعات المنتجة. إلا أن من أحد أهم المشاكل التي يواجهها رأس المال البشري الفلسطيني هو أن نصفه (النساء) يعتمد على الصناعات التقليدية والخدمات. فإذا نظرنا إلى توزيع المشاركين/ات في القوى العاملة على النشاطات الاقتصادية، نجد أن حوالي 50.1% من الإناث المشاركات في القوى العاملة ينحصر وجودهن في قطاع الخدمات؛ ما يعزز النمط الخدماتي للإنتاج، إذ أن هذه النسبة ليست بالبسيطة، وتعني أن نصف المصادر البشرية التي يمكن أن تنتج في الاقتصاد الرسمي من النساء هي محصورة في النمط الخدماتي.

فإذا تم وضع إستراتيجية معززة بعدد من البرامج والمشاريع التي تُهيئ انتقال المرأة الفلسطينية من النشاط الخدماتي للإنتاج إلى نشاط الإنتاج المادي (السلعي)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون هنالك خطة تسعى إلى التوزيع المتوازن للمرأة على النشاطات الاقتصادية.

فإذا ما حدث ذلك؛ سنرى أن هذه النسبة العالية التي تحدثنا عنها قد انخفضت وقللت معها النمط الخدماتي للإنتاج الفلسطيني، وسنرى أن النسبة التي ضحينا بها في النمط الخدماتي قد ذهبت إلى الإنتاج المادي؛ وبالتالي سيعزز لدينا القوة الصناعية.

والمرأة جزء لا يستهان به من القوة العاملة، إلا أننا نجد ضمن الواقع أن أغلب البرامج والمشاريع الموجودة تسعى إلى تفعيل الرجل وحده ضمن القطاعات الريادية للدولة من خلال المخصصات والدعم وسياسات الانتماء وأحقية الامتلاك وأنواع التدريب. وعليه نجد أن المشاركين من الرجال في القوى العاملة موزعين على النشاطات الاقتصادية بشكل متوازن

أكثر من المرأة. هذا بالإضافة إلى أن الرجال لا يقتصرون في نشاطات معينة مثل المرأة، وعليه؛ فهناك من أهمية أخذ الدولة في حسابها أهمية التوزيع المتوازن للمشاركات في القوى العاملة من النساء، وتوجيههن نحو الإنتاج السلعي كخطوة أولى لتحقيق التوازن الذي نريده بشكل خاص، وتحقيق الصناعات المنتجة بشكل عام.

7- بالرغم من أن قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر من أكثر القطاعات نمواً والذي بدوره يعني أن المشاركين من القوى العاملة فيه يعتبرون الأوفر حظاً. إلا أننا بالمقابل نجد أن مشاركة النساء فيه لا تتعدى 1%، وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع نسبة الخريجات من هذا القطاع والتي تشكل 51% من مجموع الخريجين منه؛ ما يتطلب جهوداً تنموية حثيثة لتعزيز وزيادة مشاركة المرأة ضمن هذا القطاع الريادي من ناحية، ومن ناحية أخرى للمساهمة في إخراج المرأة من بوتقة الأعمال التقليدية إلى الأعمال الأكثر مهنية وتطوراً.

ثالثاً: السياسة المالية:

هنالك توجه لدى سلطة الوطنية الفلسطينية، لرفع كفاءة الإنفاق العام في الموازنة من خلال الوزارات الرئيسية، بإدماج عملية تخصيص الإنفاق وإدماج عمليتي إعداد الموازنة والتخطيط الوطني لخدمة الأهداف التنموية، وعليه وحتى ندعم هذا الاتجاه بالشكل الذي يعزز ويفعل جميع القوى البشرية من خلال الموازنة؛ وحتى يتكامل العمل والجهد المبذول من قبل وزارة شؤون المرأة حول قضايا المرأة؛ فإنه من الضروري أن تبدأ جميع المؤسسات الحكومية الفلسطينية البدء بالتفكير والجاهزية لتحليل النفقات والإيرادات العامة للتعرف إلى تأثيراتها المحتملة على فئة الرجال/الأولاد مقارنة بفئة النساء/البنات.

وتبعاً لنتائج هذا التحليل، يجري تعديل السياسات المالية العامة؛ للوصول إلى موازنة أكثر تعبيراً عن أوضاع الطرفين واحتياجاتهما، وتكون أكثر انسجاماً مع التوجهات التنموية الفعلية؛ فالهدف النهائي للموازنة هو إعادة جدولة الأولويات على صعيد النفقات ومصادر الإيرادات من أجل دفع العدالة الاجتماعية إلى الأمام. ومن ناحية أخرى، فإن شح الموارد المالية الذاتية المتاحة للسلطة، وتفاقم مشكلتي الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، وحالة اللانمو واللاتنمية التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني وتزايد الفجوة بين شرائح المجتمع وفئاته المختلفة، كلها عوامل من المفترض أن تدفع بقضية إدماج المرأة في السياسات الحكومية وفي مقدمتها السياسة المالية إلى مقدمة أجندة العمل الوطني.

وبلا شك، فإن تطوير الموازنة العامة الفلسطينية بشكل يسمح بدرجة أعلى من التوازن؛ سيخدم جهود الإصلاح المالي وعملية ديمقراطية المؤسسات والسياسات الجارية حالياً. ولكون الموازنة ذات طبيعة عملياتية أوضح، ولها ارتباط مباشر وملمس أكبر بتوزيع الثروة على كافة أفراد المجتمع وشرائحه من غيرها من أدوات السياسة الحكومية، فإن الاهتمام - بإصلاحها وتوازنها الاجتماعي- أولى، وله ما يبرره.

رابعاً: السياسة التشغيلية:

يعد برنامج العمالة المؤقتة من أهم البرامج التي تقوم عليه السياسة التشغيلية الفلسطينية. هذا البرنامج هو عبارة عن تعاقد بين وزارة العمل وعدة مؤسسات رسمية وأهلية لاستيعاب عدد من الموظفين أو المستفيدين من البرنامج لمدة ثلاثة أشهر على أن تتكفل برواتبهم وزارة العمل الفلسطينية ويعتمد اختيار وزارة العمل لمن يستفيد من البرنامج بناء على من يسجل لديها في مكاتب العمل، ثم يتم إخضاع المسجلين لعدة معايير يتم من خلالها احتساب نقاط للمسجلين لديهم ويكون المستفيدين هم الحاصلين على أكبر عدد من النقاط. فبالرغم من أن الإناث تشكل 45% من مجموع الخريجين/ات، إلا أن هذه النسبة لا تنعكس باستفادة المرأة من البرنامج بشكل يتلاءم مع هذه النسبة. ومن هنا تنبع أهمية تخصيص وتمييز المرأة في برنامج البطالة المؤقت حتى نحقق أفضل توازن ممكن بين الجنسين في سوق العمل. فمن الناحية الواقعية نجد أن هناك العديد من المشاكل التي تحد من مشاركة المرأة الفلسطينية في هذا البرنامج بعض هذه المشاكل تقع على عاتق المجتمع وبعضها على عاتق المؤسسات المعنية بقضايا المرأة وبعضها على عاتق معايير البرنامج نفسه. وعليه، فمن الضروري توفر العناصر التالية:

* أن المرأة تحتاج إلى تمييز أكثر من الرجل، وبالأخص فئة النساء اللواتي يرأسن أسر في تسجيل النقاط، وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين الرجل والمرأة فيما يخص المشاركة في القوة العاملة، والتي هي وبطبيعة الحال لصالح الرجل، وبفارق كبير، حيث تشكل الفجوة بينهما ما نسبته 54.8%. كذلك فجوة البطالة الكبيرة لمن أنها أعلى من 13 سنة تعليمية (ضمن هذه الفئة التعليمية نسبة البطالة للإناث 76.6%، بينما للذكور 15.6%).

* رفع وعي النساء حول أهمية التسجيل لدى مكاتب العمل كباحثات عن عمل ورغبتهن في الحصول على فرصة عمل باعتبار ذلك ما يحدد العاطلين عن العمل، حيث أن نسبة المسجلات للبرنامج كانت في بادئ الأمر 18% من مجموع المسجلين/ت وعلى أثر ذلك فكانت نسبة المستفيدات محدودة، حيث بلغت 3% أو مجدداً ارتفعت نسبة المسجلات إلى 27.7%؛ وبالتالي ارتفعت نسبة المستفيدات لتصل إلى 16.6%.

-التنسيق بين المؤسسات المعنية بقضايا المرأة، بحيث تشكل آلية ضغط وتأثير فيما يخص تشجيع النساء من التسجيل وتغيير أو تعديل معايير البرنامج بشكل يتيح للمرأة الاستفادة من البرنامج بشكل أفضل.

هذا البرنامج لا يعني حل مشكلة البطالة من جذورها؛ فهو بمثابة حل لفترة قصيرة، ولا يخدم حل مشكلة البطالة على المدى البعيد. وقد يكون من المفيد تأسيس وتشغيل صندوق وطني طارئ للتشغيل والرعاية الاجتماعية أو مؤسسة ومركزة إدارة المساعدات الطارئة من مختلف مصادرها، وعلى اختلاف أشكالها.

ومن النواحي الأخرى للسياسة التشغيلية، قد يكون من المجدي توفر ما يلي:

-برامج تأهيل جديدة ذات تخصصات نوعية تشجع دخول الشباب سوق العمل.

-السعي لزيادة نسبة استفادة النساء من مصادر الإقراض.

-وجود آليات وأنشطة تساعد النساء الريفيات على تسويق منتجاتهن. وتقديم الدعم والمساندة من حيث التغليف والتعبئة والدراسات الاقتصادية المبسطة وغيرها من الأمور التي تؤدي إلى إيجاد قناة تسويقية ناجحة لهن.

-التنسيق مع الجهات المعنية لإدماج المرأة في برامج التعليم والتأهيل المهني والتقني على أن تتلاءم مع متطلبات سوق العمل. (مثل التدريب على التكنولوجيات الحديثة مثل تكنولوجيا تصنيع الغذاء، والبرمجيات والاتصالات. كبداية لأشكال التشغيل التقليدي.

-أن يكون لوحدة المرأة في وزارة العمل دور في المتابعة وتقييم وضع المرأة في مكاتب العمل لمختلف المحافظات الفلسطينية. وبالأخص ضمن برنامج العمالة المؤقتة والمستفيدين منه.

-السعي للعمل بجدية نحو توصيف المشاريع الصغيرة الناجحة للمرأة، إذ يوجد في فلسطين أكثر من 90% مشاريع صغيرة. وبالمقابل نجد حال المرأة من هذه النسبة كصاحبات أعمال متردي جداً.

-هناك أهمية خاصة لعقد معارض تسويق وترويج للمنتجات النسوية على غرار معرض التسويق الوطنية، كما أن هناك أهمية خاصة لتشجيع النساء على المشاركة في المعارض الوطنية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد قنوات اتصال فعالة بين المرأة الريفية التي طالما وجدت في القطاع غير الرسمي وبين النساء صاحبات الأعمال، للاستفادة من تجاربهن .

خامساً: السياسة الصناعية:

إن التغييرات التي وضعتها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية قللت بشكل كبير من إمكانية حماية الصناعة الوطنية، كما منعت الدعم المباشر للسلع المصدرة. ومن هذا المنطلق فقد عملت دول جنوب شرق آسيا للتعايل على هذه التغييرات من خلال تعزيز دور الحوافز المادية، خاصة سياسات الائتمان، وسياسات المنافسة والدعم المؤسسي الذي يهتم بدعم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وتوعية المجتمع وتحفيزه نحو الصناعة والإنتاج، وذلك بهدف تشجيع العلم والتكنولوجيا نحو إيجاد عمالة ماهرة تساعد بشكل كبير على إعطاء قوة صناعية للبلد؛ فمهارة رأس المال البشري تزيد الصادرات، وزيادة الصادرات تتطلب مهارة تقنية

وتكنولوجية؛ ما يحدث إنتاجية أفضل ونموًا اقتصاديًا يعمل على إصلاح ضعف الهياكل الاقتصادية للبلد .

فإذا أردنا في واقعنا الفلسطيني أن نستفيد من هذه التجارب بشكل جيد وموجّه، فلا بد أن نستثمر رأس المال البشري بشكل صحيح .وعندما نتحدث عن استثمار موجّه، نعني بذلك إدماج كافة المصادر البشرية بمختلف فئاتها وأجناسها نحو المهارة التكنولوجية التي تعتبر من أهم العوامل المساعدة للتصدير والقوة التنافسية للمنتجات الوطنية. ونظراً إلى أن نصف هذه المصادر البشرية (المرأة) في واقعنا الفلسطيني غير متفاعلة في النطاق الصناعي والإنتاجي الذي يدخل في حسابات الـGDP ؛ فإننا هنا بحاجة إلى التخلص من أنواع التدريب والتعليم التقليدية والتي تعتبر مخصصة فقط للنساء (أنواع التدريب والتعليم التي تعزز بقاء المرأة في الاقتصاد غير الرسمي، وإذا كانت موجودة في الاقتصاد الرسمي، فإنها تتمثل بأعمال السكرتارية والأعمال الخدمائية التي لدى أي فرد القدرة في القيام بها، ومن السهل لدى أصحاب/ صاحبات الأعمال الاستغناء عنها .).

ويجب تشجيع المرأة نحو خوض غمار العلوم التقنية والتكنولوجية والمهنية؛ وذلك حتى تتميز المرأة بالعمالة الماهرة، ويصبح تواجدها في الحقل العملي ضرورياً ومطلوباً، وهنا يأتي دور وزارة شؤون المرأة في وضع الآليات التي تسعى إلى توعية المرأة الفلسطينية بأهمية أن تندمج في هذه الأنواع من التدريب والتعليم من جانب، ومن جانب آخر أن تعمل على تطوير الاستراتيجيات والخطط الحكومية التي من شأنها أن تعزز وجود امرأة فلسطينية تتميز بالعمالة الماهرة. وذلك حتى ينخرط كل ما لدينا من رأس مال بشري ويصبح لديه مستوى عال من المهارة والكفاءة التي تمكنه من إيجاد منتجات ذات ميزة تنافسية عالية مهيأة للتصدير.

نلاحظ أن من أهداف إستراتيجية التصنيع والتنمية الصناعية للسلطة، هو تطوير وتوسيع الصناعات التحويلية وتحقيق التوازن بينها وبين الزراعة. ووفقاً للإحصاءات نلاحظ أن من الأسباب المؤدية لاختلال التوازن بين الزراعة والصناعات التحويلية والتقنية هو ارتفاع مشاركة المرأة في الزراعة بنسب أعلى بكثير من الصناعات التحويلية. وحتى نتأكد من ذلك: فمن خلال الجدول التالي يمكننا أن نتعرف من أين يأتي اختلال التوازن، من حيث توزيع المصادر البشرية بين الصناعة التحويلية والزراعة.

النشاط الاقتصادي	ذكور	إناث
الصناعات التحويلية	13.6	7.6
الزراعة	11.9	33.6

المصدر:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003.

نلاحظ من هذا الجدول أن اختلال التوازن من حيث توزيع رأس المال البشري بين الصناعات التحويلية والزراعة يأتي من توزيع المرأة. وعليه قد يكون من المهم البدء بتوجيه المرأة الفلسطينية نحو هذا النوع من الصناعات إن كان للأغذية أو الملابس أو الأحذية؛ فالمرأة التي لديها القدرة على أن تزرع وتحصد وتقطف الثمار الزراعية، لديها أيضاً القدرة على أن تصنع وتشارك بفعالية في هذا النوع من الصناعات؛ وعليه، فهناك من أهمية في تواجد هذا النوع من الصناعات في الأماكن الريفية حتى يتحقق التوازن المنشود، كما إنه من المهم أيضاً إنشاء مراكز تدريب في الأماكن التي يغلب عليها عمل المرأة التقليدي على أن تكون نوعية تدريب ثهيء وتضمن للمرأة أن تشارك بفعالية وتأثير في الصناعات التحويلية، وأن يكون الهدف من طبيعة هذه التدريبات هو إيصال المرأة الفلسطينية للمشاركة في الصناعات بمهارة عالية التقنية على المدى البعيد. وذلك بزيادة تطوير نوعية التدريب على المدى الزمني...

وأخيراً، هناك أهمية لتطوير وتفعيل وتشجيع الأنشطة كثيفة العمالة، إذ أن هذا النوع من الأنشطة يعتمد على المهارات والمعرفة في التعامل مع الآلات والتكنولوجيا الحديثة على الأغلب. فوجود الأنشطة كثيفة العمالة هو سبب قوي لوجود تقدم تكنولوجي؛ فالأنشطة كثيفة العمالة والتي تتميز في التعامل مع الآلات والماكينات، نلاحظ أن المرأة الفلسطينية غائبة عنها، فالمرأة الفلسطينية تقوم بأعمال أكثر إرهاقاً ومشقةً، مثل: إحضار الماء، والزراعة، والصيد والحراجة؛ وبناء عليه، فما هو المانع في أن تشارك المرأة بفعالية وبأعداد كبيرة في المصانع التي تنتج الأغذية والدواء والألبسة والأحذية؟ ربما يكون العائق أمام ذلك هو التعامل مع الآلات والتكنولوجيا الحديثة والمعرفة.

وحتى يكون لدينا محاربة فعّالة لفقر الشابات، ولتوسيع مشاركة المرأة في القوى العاملة، ولتحقيق التوازن من حيث توزيع المرأة على النشاطات الاقتصادية؛ على الجهات المسؤولة في الدولة أن توجه المرأة الفلسطينية إلى هذا الطريق بمساعدتها من خلال مراكز التدريب الداعمة لهذا الخصوص، والتنسيق مع أصحاب/صاحبات الأعمال كثيفة العمالة على استيعاب إعداد معقولة من النساء ورعاية خصوصيتها الإنجابية، إذ إنها تشكل عائقاً أمام مشاركة المرأة في مثل هذه الأعمال.

سادساً: السياسة الزراعية:

للسياسة الزراعية شأن هام ضمن واقع المرأة الفلسطينية، ولتفعيل المرأة ضمن هذه السياسة بالشكل الملائم والمناسب فلا بد من:

*فرز الأضرار التي تلحق بالنساء في المجال الزراعي وذلك للتعرف على طبيعة الأضرار التي تلحق بهن كظواهر في المجال الزراعي. وتعود أهمية الكشف وتقدير الأضرار التي تلحق بالنساء في هذا القطاع، لكونه من أقوى القطاعات الاقتصادية التي تشارك المرأة فيه بفعالية وبنسبة عالية مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ أن الرجل يمكنه أن يحصل على فرصة عمل بديلة

حتى ولو فقد عمله الزراعي، إلا أن المرأة إن فقدت عملها في المجال الزراعي؛ صعب عليها أن تجد فرصة عمل بديلة. ومن هنا تنطلق الحاجة في التعرف على طبيعة الأضرار التي تلحق بالنساء في هذا المجال وإيجاد حلول لها.

*السعي للحصول على التقنيات والتكنولوجيا الزراعية والتي تخفف الكثير من العناء والمتاعب في الزراعة، والتي تساعد على إنتاج كميات أكبر من المحاصيل الزراعية في فترات زمنية قصيرة؛ ويرجع ذلك إلى تخفيف العناء على المرأة التي تتحمل الكثير من الأعباء الاجتماعية من رعاية المنزل والعائلة وعملها الزراعي؛ فوجود هذه التقنيات الزراعية يساعدها على استثمار الوقت بالشكل المريح، ويجعل كل إنتاجها ناجحًا ومتقنًا.

*اشراك وحدة المرأة في وزارة الزراعة في مهمة تقييم الإنتاج الزراعي المنجز من قبل المرأة من ناحية، ومن ناحية أخرى تقييم الإنتاج الزراعي المنتج من قبل الرجل؛ وذلك للتعرف على الفجوة في الإنتاج الزراعي بين الرجل والمرأة، ثم يتم التعرف على طبيعة المعوقات التي تواجه كل منهما (الرجل، والمرأة)، وبعد ذلك يتم التعرف على الاحتياجات الإنتاجية لكل منهم وتلبيتها، لتحقيق توازن في إنتاجنا الزراعي.

إعداد:

نضال كعكبان/ رئيس قسم الخطط الاقتصادية- وزارة شؤون المرأة .